الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.2/50/7
8 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التجارة والتنمية

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذا، المعلومات المقدمة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن الآثار المترتبة من جزاءات الأمم المتحدة على الحالة الاقتصادية وحالة التجارة الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأكون ممتنا اذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف جوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالإنابة

141195 131195 95-34497

مرفق

الآثار المترتبة من جزاءات الأمم المتحدة على الحالة الاقتصادية وحالة التجارة الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

تسببت الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إلحاق أضرار كبيرة بمختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيكون له آثار لفترة طويلة في المستقبل حتى لو تم رفع الجزاءات. فقد تعرضت علاقات يوغوسلافيا الاقتصادية بالعالم الخارجي، ولا سيما مبادلاتها التجارية الخارجية أساسا، لأشد آثار الجزاءات وطأة التي كان أقلها قيام الجماعة الأوروبية وهي أكبر الشركاء التجاريين الأجانب التقليديين ليوغوسلافيا باتخاذ تدابير اقتصادية سلبية ضد يوغوسلافيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وفرضت قرارات مجلس الأمن ٧٥٧ (٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣) جزاءات اقتصادية ضد يوغوسلافيا، ازدادت تشديدا وتوسيعا بعد ذلك. كما أن الوقف الجزئي للجزاءات في مجالات النقل الجوي والبحري والتبادل الثقافي والرياضة، الذي تم باعتماد قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) وجدد بقرارات مجلس الأمن ٩٧٠ (١٩٩٥) و ٩٨٨ (١٩٩٥) و ١٠١٥ (١٩٩٥) لم يحدث أي تحسن يذكر في الحالة الاقتصادية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو في المجالات الاجتماعية الأخرى كالخدمات الصحية أو التعليمية أو رعاية الأطفال والمسنين أو التنمية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بتنمية الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

ومنذ فرض جزاءات الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سجل الناتج الاجتماعي، وهو أهم مؤشرات الحالة العامة للاقتصاد هبوطا حادا بالمقارنة مع الفترة السابقة لفرض الجزاءات. فقد انخفض الناتج الاجتماعي في عام ١٩٩١ بنسبة ٨,٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠، وانخفض في عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٨,٢ في المائة، ثم واصل الانخفاض بنسبة ٢٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ سجلت يوغوسلافيا نموا في الناتج الاجتماعي بنسبة ٦,٥ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٣ ويتنبأ بتحقيق نمو بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد تم تحقيق هذا النمو دون مساعدات أو قروض أجنبية وفي ظل كثير من الصعوبات التي نتجت من الحظر المفروض على اقتصاد يوغوسلافيا. بيد أننا إذا وضعنا في الاعتبار أن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٤، كان نموا بالنسبة إلى المستوى المنخفض الذي بلغه الناتج الاجتماعي في عام ١٩٩٣، فإن أهميته الاقتصادية تكون نسبية، لا سيما إذا نظرنا إليه على مدى السنوات من عام ١٩٦٦ حتى اليوم. فقد هبط الناتج الاجتماعي في عام ١٩٩٤ إلى مستوى عام ١٩٦٧. كما أنه بسبب الجزاءات غير العادلة أساسا هبط الناتج الاجتماعي والناتج الصناعي بنسبة ٥٠,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وبذلك تحولت يوغوسلافيا من بلد نام بلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ٥٨٠ ٢ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى بلد نام منخفض الدخل هبط فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجتماعي إلى أقل من ٢٠٠ ١ دولار.

وكان من المتوقع في ظل الأوضاع العادية أن يصل الناتج الاجتماعي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٢٦,٦ بليون دولار على الأقل في عام ١٩٩٠. أما بمعدلات النمو السنوية المتوقعة في الفترة القادمة فلن يمكن تحقيق الناتج الاجتماعي لعام ١٩٩٠ إلا في عام ٢٠١١. والفرق بين الناتج الاجتماعي المحتمل والبالغ ٢٦,٦ بليون دولار والناتج الاجتماعي للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ والناتج الاجتماعي التقديري للفترة ٢٠١١-١٩٩٥ هو خسارة بمقدار الناتج الاجتماعي غير المتحقق.

وتقدر الخسارة القابلة للقياس التي تترتب على الناتج الاجتماعي غير المتحقق وعلى الخسارة في صافي التدفقات إلى الداخل غير المتحققة من المعاملات غير المنظورة مع البلدان الأجنبية، وعلى التكاليف الإضافية للأعداد المتزايدة من العاطلين واللاجئين، بمبلغ ١٤٧,٣ بليون دولار في الفترة ٢٠١١-١٩٩١ بأكملها وبمبلغ ٤٥,١ بليون دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وبمبلغ ١٠٢,٢ بليون دولار في الفترة ٢٠١١-١٩٩٥.

وقد انعكست الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي بشكل أكثر عنفا في التضخم الجامح الذي وصل إلى ٣١٣ مليون في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أدخلت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية برنامجا لإنعاش النظام النقدي واستراتيجية للانتعاش الاقتصادي. وقد حقق البرنامج نتائج إيجابية انعكست أساسا في كبح جماح التضخم، وتحقيق نمو متواضع في الانتاج وفي الناتج الاجتماعي، وخفض العجز في الميزانية على جميع المستويات، وتثبيت سعر الدينار. وقد انقضى عام ونصف عام منذ بداية تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي ولا تزال حالة البيئة الخارجية كما هي. كما لا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاني من الجزاءات وتواجه المشاكل التي يواجهها بلد مغلق غير قادر على استخدام الأصول المالية المجمدة في البنوك الأجنبية أو طلب قروض أو مساعدات خارجية لتمويل برنامجه للانتعاش النقدي. ويضاف إلى ذلك أن يوغوسلافيا تضم ٢٠٠ ٠٠٠ ١ من أصحاب المعاشات و ٠٠٠ ٦٦٠ من العاطلين و ٠٠٠ ٧٠٠ تقريبا من العاملين ظاهريا و ٠٠٠ ٦٥٠ من اللاجئين. ويبدو أن من غير المعقول تنفيذ برنامج اقتصادي دون معونة أجنبية، فقد كان معدل البطالة في عام ١٩٩٠ يبلغ ١٩,٧ في المائة وارتفع بعد ذلك إلى ٢١,٤ في المائة في عام ١٩٩١ وإلى ٢٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى ٣٣,١ في المائة في عام ١٩٩٤، وبقي عند ذلك المستوى في عام ١٩٩٤. وكان معدل البطالة في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٥ يزيد بنسبة ٦,٤ في المائة عن متوسطه في عام ١٩٩٤. كما ارتفعت النسبة المئوية للاجئين بين مجموع السكان في جمهورية يوغوسلافيا بنسبة ٦,٢ في المائة.

ويشهد اقتصاد يوغوسلافيا كسادا تضخميا وهبوطا في الانتاج؛ ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وصل معدل التضخم ١٠,٢ في المائة مما يعني أنه ربما يصل إلى ١٠٠ في المائة في مجموع تلك السنة.

وبالاضافة إلى الآثار السلبية الخطيرة التي تسببت فيها الجزاءات في معظم المجالات الحساسة مثل الخدمات الصحية والوقاية الاجتماعية والتعليم، يمكن القول بأنها ألحقت أشد الأضرار بالمعاملات التجارية اليوغوسلافية مع البلدان الأجنبية. فقبل فرض جزاءات مجلس الأمن حققت يوغوسلافيا مستوى عاليا من التكامل مع التدفقات الاقتصادية العالمية، في الوقت الذي أصبحت فيه وبفضل تعاونها المفتوح

والمعقد، تعتمد وبدرجة كبيرة على علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ كانت مبادلاتها التجارية مع العالم أو مع جمهوريات يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة تمثل ما يزيد عن ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد انعكس هذا الاعتماد في التبادل التجاري الخارجي[أ] وفي التعاون الصناعي من خلال مجموعة كبيرة من حقوق الترخيص والانتاج والمشاريع المشتركة والتعاون العلمي والتقني والخدمات والمعاملات المالية.

وقد أدى الحصار الاقتصادي إلى فقدان أسواق أهم الشركاء التجاريين ليوغوسلافيا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان وسط وشرق أوروبا والبلدان النامية. وتسبب في فقدان الأسواق الإلغاء من طرف واحد للاتفاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية والاتحاد الأوروبي والبروتوكولات المصاحبة لها (المالية والتجارية والمتعلقة بالمنسوجات) مع ما صحب ذلك من استبعاد يوغوسلافيا من قائمة المستفيدين من نظام الأفضليات المعمم. وتلا ذلك وقف أنشطة يوغوسلافيا من طرف واحد في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، الخ، وفي المنظمات المتعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، الخ، وبالنسبة للاتفاقات الثنائية في مجال التبادل التجاري الأجنبي بالاضافة إلى الأشكال الأخرى من التعاون الاقتصادي والمالي. وقد نتجت عن الاستبعاد من التدفقات العالمية وعن حظر الصادرات نتائج خطيرة على أداء وتنمية القطاعات الموجهة للتصدير، في حين شل الحظر على الواردات عمل الشركات التي تعتمد على الاستيراد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

(أ) من أجل انتاج مائة وحدة انتاجية نهائية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي إنفاق ٤٢,٨ وحدة من المدخلات من الانتاج المحلي و ١٠,٣ وحدات من الواردات الأجنبية و ١٢,١ وحدة من منتجات أنتجت في جمهوريات يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة. وفي مجال الانتاج أو الاستهلاك أعاده الانتاج في بعض قطاعات الإنتاج كانت المشتريات من الجمهوريات الأخرى تمثل ٤٤,٧ في المائة في استخراج المعادن و ٣٠,٨ في المائة في انتاج مركبات النقل وبناء السفن و ٣٢,٨ في المائة في الصناعة الكهربائية و ٣١,٥ في المائة في صناعة الورق. وتتسم البيانات التي تبين الصلة بين الإنتاج والاستيراد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمزيد من الإثارة، فالصادرات من استخراج الفلزات المعدنية وغير المعدنية وصناعة الماكينات والصناعات الكهربائية والصناعات الكيميائية والغذائية وصناعة الجلود تمثل ما يزيد عن ٤٠ في المائة من الإنتاج.

فقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات في يوغوسلافيا في عام ١٩٩٠، وهي آخر سنة مستقرة نسبيا للاقتصاد اليوغوسلافي، ٧١٢,٥ ٥ مليون دولار أمريكي في حين بلغت القيمة الإجمالية للواردات اليوغوسلافية ٢٦٤,١ ٧ مليون دولار. وكانت حصة البلدان المتقدمة النمو الغربية تمثل ٥٠ في المائة، كما بلغت حصة بلدان وسط وشرق أوروبا ٤٠ في المائة وحصة البلدان النامية ١٠ في المائة من مجموع المبادلات التجارية الخارجية ليوغوسلافيا. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (إذا تحرينا الدقة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عندما فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على يوغوسلافيا) انخفض هذا المعدل التجاري البالغ الأهمية مع العالم للأسف إلى أدنى مستوى وانعكس فقط في الاستيراد المحدود للسلع الإنسانية (الأغذية والأدوية).

وتسبب الحظر الاقتصادي المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عدد من الاضطرابات المترتبة بعضها على بعض في كل الاقتصاد وانعكست على نحو أساسي فيما يلي:

- استمرار انخفاض إنتاجية وأداء الاقتصاد اليوغوسلافي؛

- توقف عدد كبير من الشركات المعتمدة على الاستيراد، مما نتج عنه ازدياد معدلات البطالة بسبب حظر استيراد المواد الخام ومواد الاكثار والطاقة؛

- الاستعاضة عن الواردات بالمنتجات المحلية، ولا سيما الاستعاضة عن المواد الوسيطة الذي يتم عموما وبتكلفة أعلى والارتفاع في أسعار المنتجات المحلية عن أسعار المنتجات الأجنبية؛

- التعطيل الهائل للأصول الثابتة بسبب عدم الاستثمار وحظر شراء المعدات الحديثة والجديدة؛

- الانخفاض الكبير في استيراد السلع المستهلكة على نطاق واسع وبيعها بأسعار مرتفعة للغاية في أسواق جمهورية يوغوسلافيا وأثر ذلك غير المباشر المفضي على ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ذاتها؛

- الآثار السلبية على الزراعة بالرغم من طابعها الإنساني الخالص وضرورة استثنائها من الحظر. وقد أدى حظر استيراد الخبرات الفنية ومواد الاكثار وإنجازات الثورة الخضراء إلى كساد في زراعة يوغوسلافيا بل إلى وقف شامل في بعض الأحيان للأعمال الزراعية بسبب انتهاء الوقود الذي تم استيراده قبل فرض الجزاءات؛

- ظهور احتكارات بسبب الحصار الاقتصادي الأجنبي وفرض الجزاءات، مما نتج عنه ارتفاع في أسعار المنتجات المحتكرة والنقص من حين لآخر في بعض السلع وارتفاع الأسعار لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات الأخرى؛

- الهبوط الكبير في جودة السلع والخدمات بسبب انعدام المواد الأولية للنوعية المستوردة واتجاه المنتجين إلى المنتجات الرخيصة المنخفضة الجودة نظرا لحالة الفقر الشديد التي يعيش فيها السكان؛

- البطء الشديد في عملية تحديث قدرات الانتاج والتكنولوجيا الحالية بإدخال البراءات الجديدة بسبب انعدام الحوافز واقتصادات البقاء، إذا جاز هذا التعبير، التي تمارسها معظم مؤسسات البحث والتطوير ولا سيما في المجال الاقتصادي، وهجرة الباحثين على نطاق واسع من البلاد بحيث وجدت فجوة واسعة في مجال المنافسة؛

- البطء الشديد في تحديث الهياكل الأساسية الاقتصادية لجمهورية يوغوسلافيا التي وصلت في بعض الأجزاء إلى التوقف التام؛

- تأخر عملية تبسيط النظام الاقتصادي للبلاد، عن طريق التنفيذ الكامل لأدوات السوق، وزيادة تدخل الدولة. ورغم ذلك فقد تم الإبقاء على نظام الاقتصاد السوقي.

وبالإضافة إلى الصناعة أحدثت الجزاءات آثارا سلبية كثيرة على جميع المجالات الاقتصادية. فحدث انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونتجت عن عدم التيقن والخطر المتزايد آثار سلبية على الاستثمارات مما أدى إلى خفض حصة الاستثمارات في الناتج الاجتماعي. وهبطت الاستثمارات الإجمالية بمعدلات أكبر من معدلات هبوط الناتج الاجتماعي. وكانت نسبة الاستثمارات الاجمالية في رأس المال الثابت ورأس المال العامل في عام ١٩٩٣ تقل بنسبة ٢٦,١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وبالرغم من أن الجزاءات لم تشمل الرحلات السياحية الفردية، فقد انخفض عدد زيارات السواح الأجانب إلى ٥ في المائة فقط من عدد الزيارات في عام ١٩٩٠، مما حرم يوغوسلافيا من عائدات ضخمة بالعملة الصعبة. وحدث ذلك جزئيا نتيجة لوقف حركة الملاحة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واستحالة الترويج للعروض السياحية اليوغوسلافية في الخارج. كما تأثر النشاط السياحي اليوغوسلافي سلبيا بحملات التشويه الكاذبة والباطلة التي تقودها وسائط الإعلام الأجنبية ضد يوغوسلافيا. وأدى كل ذلك إلى إلغاء كثير من الاستثمارات التي تم الالتزام بها مقدما للنشاط السياحي اليوغوسلافي وإلى انخفاض جودة الخدمات وتآكل الهياكل الأساسية وفقدان الوظائف. كما تم تعليق عضوية يوغوسلافيا في منظمة السياحة

العالمية كما علقت جميع اتفاقاتها الثنائية. وحرمت يوغوسلافيا من الحصول على المعلومات السياحية كما حرمت بنفس الطريقة من المنافسة الشريفة في أسواق السياحة العالمية.

وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، عندما تم اعتماد قانون متحرر جديد بشأن الاستثمارات الأجنبية في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية، وحتى فرض الجزاءات من جانب المجتمع الدولي، كانت جمهوريتا صربيا والجبل الأسود تستفيدان بدرجة مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر. واستطاع الأفراد الأجانب إقامة شركاتهم الخاصة أو المختلطة مع شركاء يوغوسلاف في يوغوسلافيا، وإبرام العقود بحرية بشأن المشاريع المشتركة. وكان نشاط الاستثمار الأجنبي متصاعدا، قبل فرض الجزاءات حتى أن الأشخاص الأجانب استطاعوا في نيسان/أبريل ١٩٩١ إنشاء ٣٤٧ شركة بلغ رأسمالها الإجمالي ١٤٢,٦ مليون مارك ألماني و ١٥٣ ١ شركة مختلطة بلغ رأسمالها الأجنبي ٩٣٨,٣ مليون مارك ألماني كما أبرم ٢٢٨ اتفاقا بمشاريع مشتركة بلغ رأسمالها الأجنبي ٤٠٠ مليون مارك ألماني. على أنه تم بعد فرض الجزاءات تجميد معظم هذه العقود في الوقت الذي لم يبدأ فيه استثمار جديد نظرا لأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد صنفت من بين بلدان المخاطرة الشديدة واعتبرت بذلك غير مناسبة للاستثمار. وحرم الحصار الاقتصادي يوغوسلافيا من التقنيات الجديدة والمعدات والدراية الفنية والخبرة التي تمثل جزءا كبيرا من الاستثمار الأجنبي. وتوقف عدد كبير من الاستثمارات المشتركة مما ألحق أضرارا وخسائر بالغة ليس فقط بالاقتصاد اليوغوسلافي بل أيضا بالشركاء الأجانب ليوغوسلافيا.

وإذا أخذت في الاعتبار الأوضاع السابقة تكون الجزاءات غير العادلة وغير المنصفة قد تسببت في إحداث آثار غير مرئية في كل العلاقات الاقتصادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع العالم الخارجي. وما لم ترفع تلك الجزاءات وتدمج يوغوسلافيا في التدفقات الدولية للسلع ورأس المال في أسرع وقت، فإن اقتصاد وسكان يوغوسلافيا سوف يعانون من أضرار لا يمكن إصلاحها. وعلى المدى الطويل، يمثل الاستمرار في تطبيق الجزاءات غير المنصفة وغير العادلة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تهديدا للتنمية المستقرة لدول البلقان ولأوروبا كلها. ونظرا للخسائر الضخمة التي لحقت بمنطقة جنوب شرق أوروبا وما وراءها، فقد طلب كثير من ممثلي البلدان المتضررة رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أن وجوب رفع جميع الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا بدون رجعة، بالإضافة إلى عدم وجود أي سبب مهما يكن لاستمرارها، يؤكدهما المنطق الاقتصادي لترابط الاقتصادات الوطنية وعمليات التكامل المستمرة في أوروبا التي ترمي إلى بناء أوروبا مستقرة وواعدة وتنافسية وآمنة.

- - - - -